

وزارة البترول والثروة المعدنية

قرار رقم ٤٠ لسنة ٢٠١٥

وزير البترول والثروة المعدنية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة وتعديلاته؛
وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية وتعديلاته؛
وعلى القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الغاز الطبيعي ولائحته التنفيذية؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات لمنفعة العامة؛
وعلى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام
ولائحته التنفيذية؛

وعلى قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٠١
 بإنشاء الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية؛
وعلى قرار السيد المهندس وزير البترول والثروة المعدنية رقم ١١٢٧ لسنة ٢٠١١
بشأن الاستيلاء المؤقت لمدة خمسة عشر شهراً أو بانتهاه الغرض المستولى عليه من أجله
أيهم أقرب على الأراضي الالزامية لتنفيذ مشروع توصيل خط غاز طبيعي النووي / ميت نا
قطر ٣٢ بوصة؛

وعلى قرار السيد المهندس وزير البترول والثروة المعدنية رقم ٣٢٢ لسنة ٢٠١٣
بشأن تجديد العمل بأحكام القرار رقم ١١٢٧ لسنة ٢٠١١؛

وعلى موافقتي وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المؤرختين ٢٠١٣/١٠/٢٠، ٢٠١١/١/٦؛
وعلى موافقة المجلس الشعبي المحلي لمحافظات (المنوفية، القليوبية، الجيزة، البحيرة)؛
وعلى موافقة هيئة عمليات القوات المسلحة المؤرخة ٢٠١٤/٧/١؛
وعلى ما عرضه كل من السادة الدكتور الجيولوجي وكيل أول الوزارة لشئون الغاز
والمهندس رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية والأستاذ وكيل الوزارة
للسئون القانونية؛

قرار:

مادة أولى - مد فترة الاستيلاء المؤقت المشار إليها بالقرار الوزارى رقم ٣٢٢ لسنة ٢٠١٣ على الأراضى الالزامية لتنفيذ مشروع توصيل خط غاز طبيعى التوپارية / ميت نا قطر ٣٢ بوصة لمدة ستة أشهر أو بانتهاء الغرض المستولى عليه من أجله أيهما أقرب اعتباراً من تاريخ انتهاء القرار المشار إليه طبقاً للمسار الموضح بالذكرة الإيضاحية والخرائط المساحية المرفقة .

مادة ثانية - ينتهي العمل بأحكام هذا القرار بانتهاء مدة الاستيلاء الموضحة بالمادة الأولى .

مادة ثالثة - ينشر هذا القرار ومذكرته الإيضاحية في الواقع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر في ٢٠١٥/١/٢٨

وزير البترول والثروة المعدنية
مهندس / شريف إسماعيل

الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية

(إيجاس)

مذكرة إيضاحية

لقرار السيد المهندس وزير البترول والثروة المعدنية رقم ٤٠ لسنة ٢٠١٥

ل مد فترة الاستيلاء المؤقت للقرار الوزاري رقم ٣٢٢ لسنة ٢٠١٣

لمدة ستة أشهر على الأراضي الازمة

لتتنفيذ مسار خط الغاز الطبيعي النوباربة / ميت نما ، قطر ٣٢ بوصة

بمحافظات (المنوفية - القليوبية - الجيزة - البحيرة)

بالإشارة إلى قرار السيد المهندس وزير البترول والثروة المعدنية الصادر برقم ١١٢٧ لسنة ٢٠١١

الذى تم نشره بجريدة الواقع المصرية بتاريخ ٢٠١١/٦/١٢ وتم العمل به من اليوم التالي

لتاريخ نشره (مرفق صورة) بشأن الاستيلاء المؤقت لمدة خمسة عشر شهراً أو بانتهاء الغرض

المستولى عليه من أجله أيهما أقرب على الأراضي الازمة لتنفيذ مشروع خط الغاز الطبيعي

النوباربة / ميت نما ، قطر ٣٢ بوصة بمحافظات (المنوفية - القليوبية - الجيزة - البحيرة) ،

إلى قرار السيد المهندس وزير البترول والثروة المعدنية الصادر برقم ٣٢٢ لسنة ٢٠١٣

الذى تم نشره بجريدة الواقع المصرية بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٨ وتم العمل به من اليوم التالي

لتاريخ نشره (مرفق صورة) بشأن مد فترة الاستيلاء المؤقت لمدة خمسة عشر شهراً أخرى

للقرار الصادر برقم ١١٢٧ لسنة ٢٠١١ والذى يبدأ مساره من غرفة النهاية لخط أبو حمص / النوباربة

قطر ٤٤ بوصة بمحافظة البحيرة وينتهى عند نقطة الربط مع خط التينة / ميت نما الحالى

عند عزبة سويم - جنوب قرية النواة بمحافظة القليوبية ماراً بمحافظتي الجيزة والمنوفية

بطول حوالى ١٠٥ كيلو مترات ويعرض ٢٠ متراً ماراً بباطن الأرض بعمق ١٠٥ متراً ،

والذى قد أسنده تنفيذه إلى الشركة المصرية للغازات الطبيعية (جاسكو) إحدى شركات

قطاع البترول :

نترى بالإحاطة بأن الشركة المصرية للغازات الطبيعية (جاسكو) تقدمت بطلب مد العمل بأحكام القرار الوزاري رقم ٣٢٢ لسنة ٢٠١٣ لمدة ستة أشهر أخرى أو بانتهاء الغرض المستولى عليه من أجله أيهما أقرب على الأراضي الازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه ، علماً بأنه يتم تمويل هذا المشروع من البنك الدولي ، ولكن نظراً لاعتراض وتعنت الأهالي والمزارعين على مرور الخط بأراضيهم مما تسبب في توقف أعمال التنفيذ ، الأمر الذي دعى الشركة إلى طلب مد العمل لفترة أخرى .

وكذا تم تجديد موافقة هيئة عمليات القوات المسلحة لمدة أخرى تشمل فترة تجديد سريان القرار لتنفيذ المشروع .

وحيث إن تنفيذ المشروع يعد من المشروعات الحيوية الهامة والعاجلة ذات النفع العام التي تخدم الاقتصاد القومي وتضمنتها خطة مشروعات الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) ، ومدرجاً له الاعتمادات المالية الازمة ،

ونظراً لصفة الاستعجال التي يتسم بها المشروع والذي لا يتحمل التأخير وأعمالاً لأحكام المادة (٤) من القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ في شأن الغاز الطبيعي والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن خطوط أنابيب البترول ولا تحته التنفيذية وأعمالاً لأحكام المادة (١٥) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والتي تجيز للوزير المختص إصدار قرار بالاستيلاء المؤقت على الأراضي الازمة لتنفيذ المشروعات العاجلة في حالة الضرورة والاستعجال ،

لذلك:

يقتضى الأمر استصدار قرار بعد فترة الاستيلاء المؤقت المشار إليه بالقرار رقم ٣٢٢ لسنة ٢٠١٣ لمدة ستة أشهر أخرى أو بانتهاء الغرض المستولى عليه من أجله أيهما أقرب على الأراضي الازمة لتنفيذ مشروع توصيل خط الغاز الطبيعي التوبارية / ميت نما ، قطر ٣٢ بوصة

محافظات (المنوفية - القليوبية - الجيزة - البحيرة) ، وستقوم الشركة المصرية للغازات الطبيعية (جاسكو) بصرف التعويضات اللازمة للذوي الشأن المترتبة على مد العمل بأحكام القرار المشار إليه بعاليه وذلك طبقاً لأحكام القانون ، باعتبار أن ذلك مرتبط بالتنفيذ مع إعادة الأراضي المأربها مسار الخط في نهاية التنفيذ إلى الحالة التي كانت عليها وقت الاستيلاء .

والأمر معروض على سيادتكم ، رجاء التكرم بالنظر في استصدار القرار المطلوب .

مع خالص الشكر لسيادتكم

٢٠١٥/١/٢٨ تحريراً في

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / خالد عبد البديع